

معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين

Obstacles to the application of electronic disclosure from the
viewpoint of dealers in the Palestine Exchange

محمود محمد سمير محمود المصري

¹ جامعة الأقصى- غزة - فلسطين، mmasry1981@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2020/01/09، تاريخ المراجعة: 2020/04/30، تاريخ القبول: 2021/06/26

Abstract

ملخص

The Research aimed to identifying the obstacles of applying the electronic disclosure. The study followed the descriptive analytical method using a purposive sample size (236) single.

The results of the research showed that there is no political stability of the environment surrounding the Palestine Exchange that prevents the use of the reports disclosed through the electronic disclosure system, the difficulty of understanding the reports published through the electronic disclosure system by the dealers, and the absence of satellite channels and specialized media in the field of stock exchanges.

The researcher recommended to sensitizing the public to the Palestine Exchange on the advantages of electronic disclosure and its ability to provide data and information that could not be obtained previously

Keywords :Electronic disclosure, Financial markets, Stock market.

هدفت الدراسة لمعرفة معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين للأوراق المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام عينة قصدية حجمها (236) مفردة. توصلت الدراسة إلى عدم وجود استقرار سياسي للبيئة المحيطة ببورصة فلسطين يحول دون الاستفادة من التقارير المفصح عنها عبر نظام الإفصاح الإلكتروني، صعوبة فهم التقارير المنشورة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني من قبل المتعاملين، وإلى عدم وجود قنوات فضائية ووسائل إعلامية متخصصة في مجال البورصات. أوصت الدراسة بتوعية جمهور المتعاملين ببورصة فلسطين بمزايا الإفصاح الإلكتروني وقدرته على توفير بيانات ومعلومات لم يكن بالإمكان الحصول عليها بالسابق.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني،

الأسواق المالية، البورصة.

1. مقدمة الدراسة:

يعتبر استخدام الحاسوب في المحاسبة ذا أثر كبير على شكل وطبيعة ومقومات النظام المحاسبي حيث تم الانتقال من الشكل اليدوي للنظام المحاسبي إلى التسجيل الآلي الإلكتروني لنصبح أمام نظام محاسبي إلكتروني (محوسب)، حيث كان الاعتماد في السابق على تسجيل كافة مراحل الدورة المحاسبية بطريقة يدوية من دفاتر اليومية ودفاتر الاستاذ وإعداد التقارير والقوائم المالية بشكل يدوي، إلا أنه مع تطور الحاسوب كبديل للتسجيل اليدوي، أصبحت البيانات تسجل وتخزن في الحاسوب كبديل للتسجيل اليدوي. (الشريف، 2010)

إن نظام الإفصاح الموحد يعني أسلوب الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية، فهو لغة رقمية تم تطويرها خصيصاً لدعم الإفصاح وتبادل المعلومات بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي والمستخدمين للمعلومات والقوائم المالية، ففي نظام الإفصاح الموحد يتم استخدام علامات ترميز للعلاقات المالية بحيث تعطى القارئ مادة مفهومة ومقروءة من قبل أجهزة الحاسب الآلي، بحيث كلما أشير إليها أعطت مدلولات وعلاقات مالية محددة تتعلق بالإفصاح. وهي لغة غنية بالمعلومات المتعلقة بالرموز اللغوية، كما أنها اللغة المفضلة عالمياً لتبادل وانتقال المعلومات المالية عبر شبكة الإنترنت، وقد تم تطويرها خصيصاً للتواصل بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية، مثل المحللين الماليين، والمستثمرين والهيئات الرقابية (زكي، 2015).

1.1 مشكلة الدراسة:

في ظل التغيرات المستمرة والتطور الهائل في مجال التقنيات والمعلومات والاتصالات والتزايد والنمو السريع في استخدام المعلومات، بدأت العديد من منظمات الأعمال إدراك أهمية استخدام هذه الشبكة كأداة لتوزيع قوائمها وبياناتها في إطار ما يعرف بالإفصاح الإلكتروني، وبالتالي التحول من التقارير المالية من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية وما يحيط هذه البيئة من مخاطر تؤثر على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المنشورة (محمود، 2009).

لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما هي معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين؟ وينتزع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المعوقات الإدارية التي تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني؟
- ماهي المعوقات الفنية التي تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني؟

2.1 أهمية الدراسة:

أصبح المستثمرين ورجال الأعمال يبحثون بكل الوسائل للحصول على المعلومات ويركز المتعامل في سوق الأوراق المالية على حرية تداول الأوراق المالية ومدى مصداقيتها ودقتها، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن توضيح أهمية هذه الدراسة حسب الآتي:

- معرفة المعوقات الإدارية التي تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.
- معرفة المعوقات الفنية التي تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين ، وذلك من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال معرفة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.

4.1 فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة ولإجابة على تساؤلاتها ولقياس ومعرفة معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين اعتمدت هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد معوقات تحول دون تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- يوجد معوقات إدارية تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.
- يوجد معوقات فنية تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.

5.1 الدراسات السابقة:

(N.2012) ، & Kuruppu، P..Oyelere) استهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الي التحقق من استخدام الإنترنت كقناة للإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بواسطة شركات مسجلة في بورصتين لتداول الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد وجهت الدراسة للتركيز علي مدي حجم وتنوع التقارير المالية علي شبكة الإنترنت بواسطة هذه الشركات، أكدت الدراسة بانه بينما تنتشر التقارير المالية علي شبكة الإنترنت في البلدان الغربية علي نطاق واسع فإن تجربة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشرق الأوسط ما زالت ناشئة، وقد تمت الدراسة علي عينة من (132) شركة (67) منها مسجلة في بورصة أبو ظبي لتداول الأوراق المالية، و(65) منها مسجلة في سوق دبي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهدف الباحث الي التحقق من الشركات ومعرفة أيها يملك موقعا إلكترونيا علي شبكة الإنترنت، وهل يتم استخدامه من قبل الشركات كقناة لنشر المعلومات المالية، ووجدت الدراسة أن (87%) من عينة الدراسة يمتلكون مواقع إلكترونية علي شبكة الإنترنت، و(67%) منهم يستخدمون مواقعهم الإلكترونية لنشر وتوصيل معلومات مالية تختص بشركاتهم الي المستخدمين، في درجات نشر الإفصاح وفي المعلومات المنشورة، وذلك للحصول علي المنفعة الكاملة من المعلومات المنشورة بالنسبة للمستخدمين.

(2013،Sharma) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إفصاح البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيبال. وقد قام الباحث بعمل قائمة فحص للإفصاح الإلكتروني مؤلفة من خمسين عنصر والهدف من هذه القائمة تحديد مستوى الإفصاح وقد وجد الباحث أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يمثل (49.58%) من قائمة فحص الإفصاح أما بالنسبة لمحددات الإفصاح فقد وجد

الباحث أن الاستثمارات الأجنبية في البنوك واستقلالية الإدارة وحجم البنك من المحددات التي لها تأثير على مستوى الإفصاح الإلكتروني،. قام الباحث بعمل نموذج انحدار باستخدام السنة محددات أو متغيرات سابقة الذكر ووجد أنها تفسر (51%) من مستوى الإفصاح الإلكتروني للبنوك المدرجة في البورصة في نيبال، كما كان من نتائج هذه الدراسة أن جميع البنوك المدرجة في البورصة لديها مواقع إلكترونية خاصة بها وجميع هذه البنوك تعرض تقاريرها السنوية في مواقعها الإلكترونية، وأوصت الدراسة بأن يتم عمل دراسات مستقبلية تتناول فحص الإفصاح في القوائم المالية السنوية المنشورة عبر الانترنت وان تشمل تلك الدراسة كافة القطاعات في البورصة وزيادة حجم عينة الدراسة.

(حامد، 2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التداول الإلكتروني على حجم التداول، وقرارات المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وكذلك الوقوف على أهم المعوقات التي تؤثر على الإدراك بأهميته في هذا السوق، وتبرز أهمية الدراسة في ان التحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني في أسواق المال له انعكاسات مهمة في نشر وتعزيز الثقافة المالية والشفافية والإفصاح في كافة أنشطة أسواق الأوراق المالية ويؤدي إلى المنافسة الحرة والشريفة والعادلة في توزيع الفرص الاستثمارية وزيادة الاستثمارات وجذب استثمارات أجنبية. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في مستويات حجم التداول بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وأن استخدام التداول الإلكتروني يساعد في زيادة ثقة المتعاملين، ويزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين.

(Rahmawati, 2016) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على كل من حجم التداول والعوائد غير العادية للأسهم. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (59) شركة صناعية مقيدة في سوق الأوراق المالية الأندونيسية خلال العام 2014، وقد استخدم المنهج الوصفي ونموذج الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني كمتغير مستقل تم قياسه باستخدام مؤشر يتكون من 45 بنداً، وحجم التداول الذي تم قياسه بعدد مرات التعامل على سهم الشركة خلال فترة معينة بالإضافة إلى العوائد غير العادية والتي تم قياسها بالفرق بين مجمع العائد الفعلي والعائد المتوقع للسهم خلال فترة (5) أيام (قبل وبعد) من تاريخ نشر التقارير المالية على الموقع الإلكتروني للشركة. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وحجم التداول نظراً لزيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية بما

يتماشى مع نظرية كفاءة السوق والتي تعكس مدى استجابة السوق للمعلومات المالية الجديدة المفصح عنها من خلال الموقع الإلكتروني للشركات والذي يعطي قيمة مضافة لتلك المعلومات. (صادق، 2016) هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الإلكتروني على تكلفة رأس المال وسعر السهم في سوق الأوراق المالية المصري. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (23) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية المصري عن الفترة من العام 2012 وحتى عام 2014 لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية كمتغير مستقل تم قياسه باستخدام مؤشر يتكون من (35) بنداً على كل من تكلفة رأس المال وتم قياسها باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي وسعر السهم الذي تم قياسه بقيمته السوقية خلال تلك الفترة كمتغيرات تابعة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، للحصول على مدلولات عن عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساعد في القضاء على الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين مما يحقق مزيداً من الشفافية وتمائل المعلومات، الأمر الذي ينعكس على تنشيط أسواق المال وذلك من خلال تخفيض تكلفة رأس المال، الأمر الذي يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية وخفض مخاطر المعلومات التي تواجه المستثمرين ومن ثم طلب عائد أقل على استثماراتهم وبالتالي انخفاض تكلفة تمويل الشركات.

(سليمان، والصبيح، 2018) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره وتوضيح العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بعض المصارف بولاية الخرطوم. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أكدت إن النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية الملائمة ساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين، وأن الإفصاح الإلكتروني وفر معلومات محاسبية قابلة للتحقق والمقارنة.

(رضوان، وآخرون 2019) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور نظام التداول الإلكتروني في تفعيل أداء الأسواق العربية في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2007 وحتى 2016، من خلال دراسة وتقييم مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، ودراسة أثر إدخال هذا النظام في سوق الخرطوم للأوراق المالية على مؤشرات السوق ومؤشرات الحجم. وتم استخدام المنهج الاستنباطي، حيث تم وصف المفاهيم حول التداول الإلكتروني وأهداف استخدامه في الأسواق المالية ومميزاته، والتحليل في قراءة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير والنشرات المالية للسوق والمؤشرات التي تم حسابها، قبل استخدام النظام وبعد استخدامه. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نظام التداول الإلكتروني قد ساهم في ارتفاع معدلات التداول بشكل كبير جداً، فقد ارتفع حجم التداول والقيمة

السوقية وعدد الشركات المدرجة ومؤشر القيمة السوقية ومعدل دوران الأسهم، وهذا بسبب زيادة شفافية وسرعة وصول المعلومات للمستثمرين وسهولة التعامل في هذا السوق، فقد أصبح السوق بعد تطبيق التداول الإلكتروني صرحاً ريادياً للاستثمار في السودان.

اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (حامد، 2015)، حيث أكدت وجود معوقات تحول تطبيق الإفصاح الإلكتروني، من هذه المعوقات انخفاض مستوى الوعي بثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى بعض أفراد المجتمع، واتفقت مع دراسة (رشوان، 2018)، حيث أكدت على أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يعمل على تحسين تطبيق الإفصاح الإلكتروني واختلفت الدراسة مع دراسة (محمد، 2010) في ظل عدم وجود معايير محاسبية ورقابية قد تساهم في الحد من تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.

2. سوق الأوراق المالية:

تعد الأسواق المالية من المؤسسات المالية التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية، كونها ضرورية لجمع الأموال وحشد الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات، ويمكن من خلال السوق المالي أن يبحث المقترضون عن مقرضين مناسبين، وتدخّل مساهمة البنوك في السوق المالي كمساعد في عملية التمويل والاستشارة من خلال العمل كوسطاء في السوق أو مستثمرين، وتقوم المصارف في توفير التمويل على شكل رهن العقارات لهذا الغرض. (شبيب، 2012)

1.2 أهمية الأسواق المالية: تكمن أهمية الأسواق المالية في أمور متعددة، منها: (معروف، 2009)

أ. نشر سلوك الاستثمار من خلال ملاحظة الأشخاص للنشاطات التي تجري في الأسواق المالية، وإن مجرد عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المعينة يسهم مباشرة في تحويل المدخرين إلى مستثمرين وذلك عند الطلب على هذه الأدوات والتخلي عن السيولة المدخرة مقابلها.

ii. تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين وذلك عندما تمارس الأسواق المالية دوراً فاعلاً في رفع عوائد المدخرات التي تصبح الموارد التمويلية للمستثمرين من خلال اكتتاب الأسهم والسندات، وهنا كلما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بهذه الأسواق أكثر ملاءمة فإن الدور التحفيزي لهذه الأسواق بالنسبة للمدخرات يكون أكبر، وخاصة عندما

يكتشف المدخرون بأن العوائد المتحققة من مدخراتهم أكبر من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال التوفير الاعتيادي في الأجهزة المصرفية.

iii. تعد الأسواق المالية مرجعاً مهماً لبيان مدى كفاءة السياسات الاستثمارية في الاقتصاد.

iv. تربط الأسواق المالية النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات طويلة الأجل.

v. يمكن للأسواق المالية من خلال إدارتها ومكاتبها المتخصصة تقديم النصائح للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة وذلك من خلال تحليل عوامل الطلب والعرض لهذه الأدوات وبيان احتياجات هذه الشركات وتحديد أفضل الأدوات وأنسب الطرق لتمويل هذه الاحتياجات.

vi. إن إلزام الشركات بالإفصاح ومراقبة عمليات التبادل في ردهات السوق يضمنان إلى حدٍ بعيد مناخاً استثمارياً يتسم بالشفافية.

2.2 تأثير سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي:

يقوم النظام السوقي إلى جانب النظام المصرفي وشركات التأمين وصناديق التقاعد والادخار ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى بوظائف حيوية لحفز النمو الاقتصادي وتوفير احتياجاته التمويلية، فالدول ذات الأسواق المالية المتطورة غالباً ما يكون مستوى التكوين الرأسمالي فيها مرتفعاً وتشمل نسبة نمو عالية وتزود خدمات مالية أفضل لشرائح المجتمع المختلفة وبالتالي تتجه لأن تكون مستقرة من الناحية المالية والاقتصادية. (عبادي، 2007)، إن الاهتمام بتأثير سوق الأوراق المالية جاء نتيجة تظافر عدة عوامل منها (خزان، 2014) :

i. عجز الدولة عن تمويل خطط التنمية الاقتصادية التي تتطلب في الغالب رؤوس أموال كبيرة قد لا تتوافر في خزينة الدولة، الشيء الذي يدفع بالدولة ربما للاقتراض الخارجي وما يترتب عنه من تبعات وأعباء تطل استنزاف موارد الأجيال المستقبلية، أو اللجوء للاقتراض الداخلي سواء من البنك المركزي أو من البنوك التجارية مما يؤدي إلى مزاحمة ومنافسة القطاع الخاص في الحصول على القروض.

ii. عدم قدرة البنوك التجارية على توفير التمويل الطويل والمتوسط الأجل، وهذا الإحجام بسبب مخاطر التضخم والسيولة وقصر آجال مواردها المالية.

iii. تسرب كمية كبيرة من المدخرات خارج الدورة الاقتصادية نتيجة زيادة الوعي والثقافة الإسلامية في كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية بحرمة وخطورة التعامل بالربا، فواكب ذلك البحث عن قنوات بديلة تخلو من المحظورات الشرعية بغية الاستفادة من تلك المدخرات.

iv. السماح للأجانب من تملك الأوراق المالية للشركات المحلية بهدف جلب الاستثمار الأجنبي لتمويل التنمية المحلية.

v. قدرة السوق المالية على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الآفاق المستقبلية الواعدة من خلال إيجاد تمويل أقل تكلفة مقارنة بالتمويل المصرفي الذي يتخوف من تمويلها مما يعيق قدرتها على التطور والنمو.

3. مفهوم الإفصاح الإلكتروني :

يعد المستثمرون الحاليون والمرقبون أكثر الفئات استخداماً لمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية والإفصاحات الضرورية الأخرى المرتبطة بتوضيح عناصر هذه القوائم المالية، من أجل اتخاذ قرارات تساهم في تحقيق الأرباح.

وبسبب ظهور التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية كل ذلك أدى إلى زيادة البدائل المتاحة للاستثمار، مما زاد الحاجة لحصول المستثمر على معلومات أكثر دقة ومصداقية توازي هذا التطور الهائل في التكنولوجيا. (اكرامي، 2008)

1.3 أهمية الإفصاح الإلكتروني:

إن النمو السريع للتكنولوجيا أثر على الممارسات المحاسبية والاتصال المحاسبي، حيث إن العديد من الشركات في البلدان النامية والمتقدمة تستخدم الإنترنت لتوفير المعلومات المالية بالإفصاح عن التقارير الدورية، فضلاً عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى في تنسيقات متعددة على نطاق واسع ومرونة أكثر في العرض التقديمي، وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوفرة بالوسائل التقليدية. (Keliwon، 2010). وتستخدم العديد من الشركات مزايا شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات المالية، لأن وضع تلك المعلومات على صفحة الويب الخاصة بالشركة يمكن المستثمرين من الوصول إليها بسهولة من خلال البحث والتحميل، ومقارنة وتحليل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب، ويمكن للشركات أن تحدث هذه المعلومات بشكل مستمر بتكاليف

منخفضة، بل إن وضع المعلومات المحاسبية على الإنترنت يتيح الوصول المتساوي لكافة المستثمرين، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين والمؤسسين والمحللين الماليين دون غيرهم، كما يمكن أن تصل الشركات إلى المستثمرين المحتملين بفرص أكبر من الوصول بوسائل الاتصال التقليدية الأخرى، كما يساعد الإفصاح الإلكتروني الوحدة الاقتصادية على سرعة التأثير بالمتغيرات الخارجية والتفاعل معها وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة مما يحقق مركزاً قوياً بين المنافسين. (الشجيري، 2010)

2.3 مقومات الإفصاح الإلكتروني: لا بد من وجود مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاح

المؤسسات في تطبيق الإفصاح الإلكتروني، وتتمثل هذه المقومات في الآتي: (حسين، 2013)

- i. يتطلب برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
- ii. يتطلب توفر شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- iii. يتطلب إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة على شبكة الإنترنت.
- iv. يتطلب إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للمؤسسة.
- v. يتطلب توفير كادر بشري مؤهل من محاسبين ومبرمجين ومحللين.
- vi. يتطلب بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومتينة.
- vii. يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني.

3.3 مزايا الإفصاح الإلكتروني: لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت) في سد

الفجوة الزمنية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدمي التقارير المالية من خلال إيصالها في الوقت المناسب ومن دون أن تفقد قيمتها، وبالتالي يوجد العديد من المزايا الذي يحققها استخدام الإفصاح الإلكتروني منها ما يلي:

- i. سهولة الوصول للتقارير المالية: تقوم معظم الشركات بوضع تقاريرها المالية في مكان ظاهر ومستقل من الصفحة الرئيسية لموقعها، وهو ما يمكن مستخدمي التقارير المالية من الحصول عليها بسهولة دون الحاجة إلى البحث عنها داخل كل صفحات الموقع، وهو ما يعتبر ذا أهمية بالغة للمستثمرين وخاصة الأجانب الذين قد لا يتمكنون من الوصول للتقارير المالية التقليدية المطبوعة. (Fisher & others, 2004)
- ii. تخفيض تكاليف ووقت نشر وتوزيع المعلومات: في ظل قيام متخذي القرارات باستخدام الموقع الإلكتروني للشركة للحصول على التقارير المالية اللازمة، فإن الشركة تتجنب الكثير من

- تكاليف الطباعة والتوزيع المرتبطة بإرسال القوائم المالية لمستخدميها بالبريد الإلكتروني. (محمد، 2002)
- .iii الوصول لعدد غير محدود من مستخدمي التقارير المالية: عند إنشاء الشركة لموقعها الإلكتروني، فإنه يمكنها أن توسع من حرية إفصاحها من خلال نشر تقاريرها المالية على الانترنت لمقابلة الطلب المتزايد على معلوماتها المالية مع عدم التقيد عالمياً بالوصول إليها من قبل مستخدميها، وهو ما يعني توسيع مدى المجال الإعلامي لها وبالتالي يمكن الاتصال بمستخدمين جدد للمعلومات المحاسبية، بعضهم قد يكون غير معروف للشركة. الأمر الذي ينتظر منه جذب العديد من المستثمرين الجدد على المستويين المحلي والدولي، وهذا بعكس التقارير المالية الورقية التقليدية التي يقتصر إيصالها على الأطراف الذين لديهم الحق في استلام تلك التقارير. (الرشيدي، 2009)
- .iv الوصول المتكافئ للمعلومات لكافة المستخدمين: إن ظهور شبكة الانترنت كوسيلة للإفصاح عن التقارير المالية أتاحت للشركات إمكانية الإفصاح عن تقاريرها المالية بشكل أكثر وقتية وهو ما يعني إمكانية نشر المعلومات فور وقوع الأحداث مباشرة أمام كافة الفئات ذات المصالح في الشركة في أي مكان مما يعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات. (Xiao & others، 2002)
- .v إضافة قيمة للمعلومات المفصح عنها: تتصف معلومات الأعمال بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص بأنها ذات قيمة قصيرة الأجل، إلا أن الإفصاح الفوري عن تلك المعلومات من خلال الانترنت يخفف من حدة هذه المشكلة، بالإضافة إلى أنه يمكن عرض تلك المعلومات في أشكال متنوعة وبأساليب تتيح إعادة استخدامها وإجراء التحليلات عليها وكذلك توفير التحليلات المالية والبيانات التاريخية مما يضيف قيمة إلى تلك المعلومات التي تأخذ قيمتها في الانخفاض مع مرور الزمن. (Xiao & others، 2002)
- .vi زيادة فعالية إفصاح الشركات: إن استخدام الشركات لشبكة الانترنت في الإفصاح عن تقاريرها المالية يسمح لها بزيادة كم المعلومات المفصح عنها بشكل تفصيلي لا يسمح به الإفصاح الورقي التقليدي سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الوسائط المتعددة مثل الصوت والصورة والرسوم البيانية والخرائط، كما يمكن نشر المعلومات بلغات مختلفة مما يفي برغبات وقدرات المستخدمين على اختلاف تصنيفاتهم، مما يسهل عملية استرجاع وتحليل المعلومات بشكل مرن وبسيط، ومن ثم مقارنة معلومات الشركة

في فترات مختلفة أو لشركات أخرى في نفس الفترة مما يزيد من منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية. (Fisher & others, 2004)

.vii استخدام الروابط التفاعلية بين المعلومات: حيث تساعد على تكامل التقارير المالية من خلال الربط بين أجزائها المختلفة، مما يسهل على المستخدم الوصول لكافة المعلومات التي يرغبها عن أي عنصر داخل التقارير المالية بسرعة وأقل جهد ممكن، والذي تم عرضه بأشكال متنوعة من النصوص والرسوم البيانية والخرائط، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة وذلك من خلال الاتصال بالمواقع الأخرى التي تقدم معلومات مختلفة عن الشركة منها ما لم يفصح عنها على موقع الشركة. وبناءً على ذلك يمكن مستخدمو التقارير المالية من التجول داخلها والاختيار من بين أجزائها ما يروونه أكثر منفعة في اتخاذ قراراتهم. (Xiao & others, 2002)

4.3 مخاطر الإفصاح الإلكتروني:

- i. مخاطر مرتبطة بالمواقع الإلكترونية للشركات: تواجه المواقع الإلكترونية للشركات مجموعة من المخاطر، منها ما هو متعمد بغرض الإضرار بمصالح الشركة أو غير متعمد بسبب سوء فهم لمستخدمي المواقع الإلكترونية أو مصممي تلك المواقع، ومن أهم المخاطر ما يلي:
(http://www.journal.cybrarians.org, 02/11/2020)
- ii. خطر سوء التصميم: وهو يعد من الأخطاء الفنية التي قد تحدث عند تصميم المواقع الإلكترونية للشركات ويهدد أمن وسلامة المعلومات، وتكون هذه الأخطاء غير متعمدة، ولكنها تمثل نقطة ضعف تواجه المواقع الإلكترونية.
- iii. تغيير محتوى الموقع: ويتم من خلال هجمات قرصنة الانترنت، وهو دخول غير مصرح به للأنظمة والقيام بعمليات غير مرغوب فيها، ويتم فيه تغيير لبعض المحتوى الذي يؤثر على شكل الموقع، ويمكن أن يتم هذا التغيير في محتوى الموقع من خلال هجمات المحترفين التي قد تتم عن عمد من بعض الشركات المنافسة، حيث تعمل على تغيير بعض المعلومات في الموقع مما يسئ إلى الشركة أو قد يؤدي إلى إساءة العلاقة بين الشركة وعملائها.
- iv. خطر الفيروسات: وهو من الأخطار المتعمدة التي تضر بمواقع الشركة بغرض تغيير خصائص الملفات الموجودة بمواقع الشركات، ويمكن أن تحدث أعطال للمواقع الإلكترونية وتؤثر على البرامج والوثائق المختلفة.

7. ضياع أو تلف البيانات بالموقع: وقد يحدث ذلك من خلال قيام القرصنة بتدمير صفحة الانترنت أو تعطيل الموقع أو التلاعب بالبيانات المتاحة.

4. بورصة فلسطين:

لقد خطت بورصة فلسطين للأوراق المالية منذ تأسيسها خطوات منشودة في دفع الاقتصاد الفلسطيني إلى حالة من النمو والازدهار أسوة بباقي الأنظمة المالية العربية والعالمية رغم محدودية عدد الشركات المدرجة فيه وباللغة 48 شركة، ورغم الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الماضية وجد المستثمر الفلسطيني فرصة لاستثمار أمواله في هذا الباب الاستثماري آملاً في تحقيق أرباح ورغم وجود مخاطرة في طرق هذا الباب الاستثماري إلا إن عدد المستثمرين اتسع بشكل كبير وساعد على ذلك التغيرات السياسية المتلاحقة على الساحة الفلسطينية كما ساهمت الإجراءات التي قامت بها بعض الشركات المدرجة في السوق في ارتفاع حجم المضاربة وحجم التداول وارتفاع الأسعار.

1.4 المصادر:

- i. المصادر الثانوية: يمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة، وتكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدراسات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضاً، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، بالإضافة إلى ذلك اعتمد على التقارير والنشرات المختلفة، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة ببورصة فلسطين وذلك من خلال فترة الدراسة.
- ii. المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة عن طريق المقابلة والملاحظة، كما أن المصدر الرئيس لجمع المعلومات في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبانة، ولقد تم إعداد جانب تطبيقي، يعتمد على قائمة استبيان موجهة لعينة من المتعاملين ببورصة فلسطين، وذلك لاختبار صحة الفروض الخاصة بالدراسة.

2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإنه تم اختيار عينة قصدية بهدف تحقيق أهداف الدراسة، وبسبب صعوبة تحديد عدد مجتمع الدراسة، تم أخذ عينة مستهدفة من الفئات التالية (موظفي البورصة، موظفي شركة الوساطة، مراجعي الحسابات، المستثمرين بالبورصة، المحللين الماليين، الموظفين الماليين، واعتمد على العديد

من الطرق لتعبئة الاستبانة من خلال التواصل مع الأطراف المعنية من شركات ومكاتب تدقيق ومستثمرين بطريقة يدوية وإلكترونية، وتم التواصل مع البورصة عبر الموقع الإلكتروني، واستغرق وقتاً وجهداً كبيرين في جمع الاستبانات، والجدول رقم (1) يبين العينة النهائية:

النسبة %	عدد الاستبانات المستردة	الفئة المستهدفة
6.4	15	موظفي البورصة
8.5	20	موظفي شركات الوساطة
13.6	32	مراجعي الحسابات
67.8	160	المستثمرين بالبورصة
3.8	9	المحللين الماليين
100.0	236	المجموع

جدول رقم (1) عينة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019.

3.4 أداة الدراسة:

تعتبر أداة الدراسة، قائمة الاستقصاء الأداة الأكثر شيوعاً وملائمة في تفصي الآراء ووجهات النظر حول مسألة أو قضية ما، وتم في هذه الدراسة استخدام قائمة الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات الأولية من مجتمع الدراسة، ولقد تم تصميم قائمة استبيان من أجل معرفة آراء فئات الدراسة بمختلف تخصصاتهم ودرجاتهم الوظيفية والتي شملت المتعاملين ببورصة فلسطين محل الدراسة، وتم إعداد قائمة الاستبيان بحيث تشمل كل متغيرات موضوع الدراسة، ولقد تم تصميم قائمة الاستبيان من أجل معرفة آراء المتعاملين ببورصة فلسطين المعنية بمتغيرات الدراسة. حيث تم إعداد استبانة حول "معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما: القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيبين (المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة). القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من: معوقات تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في السوق المالية، وقد تم تقسيمها إلى جزئين الأول المعوقات الإدارية ويتكون من (9) فقرات والجزء الثاني المعوقات الفنية ويتكون من (7) فقرات.

5.3 المحك المعتمد في الدراسة:

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس Likert- Scale (ليكرت) الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى: المدى = 5 - 1 = 4، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول (3) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول (2): توضيح مقياس ليكرت الخماسي

الوزن النسبي	الوسط الحسابي	درجة الموافقة
أقل من 36%	1.79 - 1	غير موافق بشدة
36%-51.9%	2.59 - 1.8	غير موافق
52%-67.9%	3.39 - 2.60	موافق إلى حد ما (محايد)
68%-83.9%	4.19 - 3.40	موافق
أكبر من 84%	5 - 4.20	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019.

م	الفقرة	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (Sig)	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1.	عدم وجود كادر مؤهل من محاسبين ومحللين ماليين يمكنهم التعامل مع التقارير المنشورة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني.	4.03	0.78	80.68%	20.5	0.000	8
2.	عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة تحمي المستثمرين من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.	4.07	0.80	81.44%	20.6	0.000	6
3.	عدم وجود استقرار سياسي يحول دون الاستفادة من التقارير المفصح عنها عبر نظام الإفصاح الإلكتروني.	4.43	0.63	88.64%	34.8	0.000	1
4.	عدم وجود برامج تدريبية وتنقيفية لآلية التعامل مع الإفصاح الإلكتروني.	4.13	0.79	82.63%	22.1	0.000	4
5.	خوف المتعاملين من التداول الإلكتروني عبر الإنترنت.	4.06	0.76	81.27%	21.5	0.000	7
6.	عدم وجود قنوات فضائية ووسائل إعلامية متخصصة في مجال البورصات.	4.20	2.80	84.09%	6.6	0.000	2
7.	عدم وجود حملات ترويجية وإعلانية تظهر مزايا وفرص الاستثمار.	4.09	0.83	81.78%	20.2	0.000	5
8.	عدم وجود موقع إلكتروني للشركات التي تتعامل معها.	4.00	0.79	80.08%	19.5	0.000	9
9.	عدم وجود جهات رقابية محايدة تراقب أداء السوق.	4.19	0.77	83.90%	23.7	0.000	3
	جميع فقرات المحور معاً	4.13	0.64	82.27%	35.4	0.000	

6.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يتضمن عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين التي اشتملت على (المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام

برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

7.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة (الحياد). تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، أو (القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2، أو (القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وإذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 تكون آراء العينة في الفقرة متوسطة.

أ. تحليل فقرات المحور الفرعي الأول: " المعوقات الإدارية التي تواجه تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في السوق المالية ".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الموافقة قد وصل إلي درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول الآتي.

جدول (3) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات الفرضية الفرعية الأولى

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019.

من جدول (3) يمكن استخلاص ما يلي: - المتوسط الحسابي للفقرة رقم "5" "عدم وجود استقرار سياسي يحول دون الاستفادة من التقارير المفصّل عنها عبر نظام الإفصاح الإلكتروني" يساوي 4.30 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.64%، قيمة اختبار T 34.8 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم "8" "عدم وجود موقع إلكتروني للشركات التي تتعامل معها" يساوي 4.00 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.00%، قيمة اختبار T 19.50 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.

i. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

حسب إجابات العينة على الفقرات والمتوسط الحسابي النسبي لفقرات المحور الرابع، وقيمة T فقد تبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 35.4 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، كما تبين أن المتوسط الحسابي يساوي 4.13، والوزن النسبي 82.27%، وهذا يدل على وجود موافقة كبيرة على فقرات هذا المحور، وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة كالتالي:

يوجد معوقات إدارية تحول دون تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين.

ب. تحليل فقرات المحور الفرعي الثاني: " المعوقات الفنية التي تواجه تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في السوق المالية " .

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الموافقة قد وصل إلي درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول الآتي.

جدول (4) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات الفرضية الفرعية الأولى

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	عدم الثقة في المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإفصاح الإلكتروني.	3.90	0.71	77.97%	19.3	0.000	6
2.	عدم وجود وعي كافي لتعاقب الاستثمار في الأوراق المالية بالاعتماد على معلومات الإفصاح الإلكتروني.	4.01	0.71	80.25%	21.9	0.000	5
3.	صعوبة التحقق من أمن المعلومات واحتمالية فقدانها عند استخدام الإفصاح الإلكتروني.	4.19	0.71	83.90%	25.8	0.000	3
4.	عدم وجود معرفة للمستثمرين المتعاملين بأهمية تكنولوجيا المعلومات في زيادة التداول الإلكتروني.	4.20	0.72	83.98%	25.6	0.000	2
5.	ضعف الإمكانيات التقنية والفنية لبعض الشركات التي تفصح عن بياناتها المالية عبر الإفصاح الإلكتروني.	4.13	0.74	82.54%	23.3	0.000	4
6.	صعوبة فهم التقارير المنشورة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني.	4.30	0.80	86.02%	25.0	0.000	1
7.	ضعف شبكات الإنترنت.	3.89	0.92	77.80%	14.9	0.000	7
	جميع فقرات المحور معاً	4.09	0.72	81.78%	35.4	0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019.

من جدول (4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم "5" "صعوبة فهم التقارير المنشورة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني" يساوي 4.30 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.02%، قيمة اختبار T 25.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم "7" "ضعف شبكات الإنترنت" يساوي 3.89 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.80%، قيمة اختبار T 14.9 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.

ii. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

حسب إجابات العينة على الفقرات والمتوسط الحسابي النسبي لفقرات المحور الرابع، وقيمة T فقد تبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 35.4 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، كما تبين أن المتوسط الحسابي يساوي 4.09، والوزن النسبي 81.78%، وهذا يدل على وجود موافقة كبيرة على فقرات هذا المحور، وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة كالتالي:

يوجد معوقات فنية تحول دون تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين.

4. النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية يستنتج الباحث الآتي:

- 1.4 عدم وجود استقرار سياسي للبيئة المحيطة ببورصة فلسطين يحول دون الاستفادة من التقارير المفصّل عنها عبر نظام الإفصاح الإلكتروني.
- 2.4 صعوبة فهم التقارير المنشورة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني من قبل المتعاملين.
- 3.4 عدم وجود معرفة للمستثمرين المتعاملين بأهمية تكنولوجيا المعلومات في زيادة التداول الإلكتروني.
- 4.4 صعوبة التحقق من أمن المعلومات واحتمالية فقدانها عند استخدام الإفصاح الإلكتروني.

5. التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- 1.5 عرض المعلومات المالية بصورة ثابتة وموحدة للشركات المدرجة ببورصة فلسطين لجميع المتعاملين حتى يتمكن هؤلاء المتعاملين من قراءة التقارير بصورة سليمة.
- 2.5 توعية جمهور المتعاملين ببورصة فلسطين بمزايا الإفصاح الإلكتروني وقدرته على توفير بيانات ومعلومات لم يكن بالإمكان الحصول عليها بالسابق.
- 3.5 العمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي لبورصة فلسطين حتى يتم تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني بصورة عادلة.
- 4.5 إصدار تقارير مالية إلكترونية محايدة من قبل المحللين الماليين والمتخصصين وتوصيلها للمتعاملين ببورصة فلسطين ليتمكنوا من قراءتها ومعرفة الوضع المالي للشركات.

6. قائمة المراجع:

- الرشيدى، ممدوح. (2009). الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت وحوكمة الشركات، دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون، العدد (1).
- الشجيري، رمضان. (2010). دور الإبلاغ المالي الإلكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لآراء عينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في إقليم كردستان العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم.
- الشريف، حرية. (2010). مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- إكرامي ، عبد الهادي. (2008). الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت، دراسة استكشافية لبيئة الأعمال المصرية، مصر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- حامد، بدر الدين، والهادي، ابراهيم. (2016). أثر التداول الإلكتروني على قرارات المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22(العدد 92)
- حسين، علاء. (2013). دور لغة التقارير للأعمال القابلة للامتداد XBRL في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني التقارير المالية. مجلة دار المنظومة.

- خزان، عبد الحفيظ.(2014). تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة سوق عمان للأوراق المالية، الجزائر، بسكرة: رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر.
- أنساعد، رضوان، وتقوروت، محمد، وشريف، حسان.(2019). دور نظام التداول الإلكتروني في تفعيل أداء الأسواق المالية العربية، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد(15)، العدد20.
- زكي، زكريا.(2015) لغة تقارير الإفصاح الإلكتروني XBRL، ، متاح على الموقع الإلكتروني، <http://zikocus.blogspot>.
- مستورة، سليمان، والصبيح، محمد.(2018). الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على بنك الشمال الاسلامي. مجلة الدراسات العليا. جامعة النيلين. العدد 46.
- شبيب، دريد.(2012). الأسواق المالية والنقدية. عمان: دار المسيرة.
- صادق، نورهان.(2016). دراسة تحليلية لآثار الإفصاح الإلكتروني على تكلفة رأس المال وسعر السهم في سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية. جامعة بني سويف: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة.
- شريف، محمد.(2002). مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ ولمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة الإلكترونية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الأول.
- محمود، بكر، ومهدي، نضال.(2009) . دور ومسئولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية. الجامعة المستنصرية.
- معروف هوشيار (2009) الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- Cohen، J. Holder-webb، L، Nth، L. and Wood، D. (2012) "Corporate Reporting of Nonfinancial Leading Indicators of Economic Performance and sustainability ." Accounting Horizons، 26.
- Fisher،R،Oyelere،P.and Laswad،F.(2004).Corporate reporting on the internet :audit issues and content analysis of practices. Managerial Auditing Journal"،19(3).

- Keliwon, Kamarul, Zakia, (2010) " Internet Financial Reporting Disclosure Strategy "، International Conference on Business and Economic Research، Malaysia.
- Oyelere, Peter, and Nirosh Kuruppu. (2012)، "Voluntary internet financial reporting practices of listed companies in the United Arab Emirates." Journal of Applied Accounting Research 13.3.
- Rahmawati, (2016).Effect of Internet Financial Reporting on frequency of stock trading and abnormal return manufacturing company listed in Indonesian Stock Exchange. International Journal of Recent Scientific Research، 7(5).
- Sharma, Narendra. (2013)، "Web-based disclosures and their determinants: evidence from listed commercial banks in Nepal." Accounting and Finance Research 2.3 p1.
- Xiao, J.Z., Jones, M.J. and Lymer, A. (2002).Immediate trends in internet reporting. European Accounting Review11،(2).